او الجزئية لان معنى المصدر جزء من معنى اسم الفاعل او اسم المفعول
وقوله او المجوز بها اى وتطلق لفظ المجاز على الكلمة باعتبار
انها مجوز بها فهو مصدر بمعنى المفعول كخلق بمعنى مخلوق اى ان
البلغاء جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى وحاصل كلام الشارح
ان لفظ مجاز فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم انه
نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى الكلمة المستعملة فى غير ما
وضعت له باعتبار انها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى فتكون
اسم فاعل او باعتبار انها مجوز بها ومتعدى بها مكانها
الاصلى فتكون اسم مفعول اذا علمت هذا فقول الشارح
الجائزة بيان للمناسبة الى المنقول اليه لا انه من تتمة المنقول
اليه لان المنقول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
فمراد الشارح انه نقل الى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية
مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الاتى او المجوز بها اى او
نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها اهـ تنبيه
ما ذكره الشارح هو مذهب الشيخ عبد القاهر وهو ان المجاز
فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية نقل الى الكلمة الجائزة
او المجوز بها واستظهر الخطيب ان لفظ مجاز اسم مكان لمفعل بحسب
الاصل بمعنى الطريق يقال جعلت كذا مجازا لحاجتى اى طريقا
لها ثم نقل الى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة
مانعة لان المجاز الاصطلاحى طريق للمبالغة فى مدح المعنى
المتجوز اليه او ذمه وعلى هذا فالعلاقة بين معنى المجاز
لغة ومعناه اصطلاحا المشابهة فى ان كلا طريق فالنقل
على سبيل الاستعارة فالخطيب لم يعتبر فى الكلمة المنقول اليها
كونها جائزة او مجوزا بها بل كونها محلا للجواز بخلاف المنقول الاول
لا يقال الحقيقة كذلك طريق الى تصور معناها فلتسم مجازا
بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكر وجه للتسمية ومرجح
لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطراد
التسمية فى كل ما وجد فيه هذا الوجه المعتبر والحاصل ان
لفظ مجاز فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز والسلوك
وهو

وهو نفس الطريق ماخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا لحاجتى
اى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا فى تصور المعنى المراد منها
لانتقالها عن معناها الاصلى لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق
الى تصور المعنى المراد قال الشيخ عبد القاهر على انه لا يصح ان يكون
المجاز المستعمل فى الزمان منقولا هنا لعدم المناسبة بينه وبين
المعنى المنقول اليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
ثم اختلف خط والشيخ عبد القاهر فقال خط المنقول هنا المستعمل
اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل مصدرا
وانما استظهر خط ما ذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى
اسم الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان
وقد وجه بعضهم ظهور ما قاله خط بان مفعلا يكون باقيا
على ظرفيته الا انها اعتبارية لان الكلمة محل للرسوخ له بخلاف
الاول فيحوج الى نقل المصدر الى اسم المفعول او اسم الفاعل
وهو قليل قوله فالاشتقاق فاهو الخ الاشتقاق رد لفظ الى
اخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازا مع اتفاقهما فى الحروف
الاصول ثم ان اتفقا فى ترتيبها على الترتيب فاشتقاق صغير
كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان
اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما فى جبذ وجذب وان
اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق اكبر كثلب من الثلم
ونعلم ان مناسبة المعنى شرط فى الجميع قوله من مصدر جاز
اى وهو الجواز لان المصدر المزيد يشتق من المجرد قوله واما
على الاطلاق الثانى هو جعله بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
لعلاقة التعلق الاشتقاقى قوله ويعم الامرين اى المجاز
العقلى والمجاز اللغوى قوله وهو الحقيقة [illegible] له لان المراد
بالمكان الاصلى مطلق المعنى الاول اعم من ان يكون اصلا
حقيقة او بالنسبة لما بعده ليدخل المجاز المنقول عن المجاز
كما فى قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا او اعم من ان تستعمل
فى ذلك المعنى الاول [illegible] لا لتدخل المجازات التى لا حقائق
لها كالرحمن اهـ قوله الحقيقة فى اللغة وصف بزنة

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)